ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

تحرص وزارة المالية على تطبيق كل ما هو جديد لرفع كفاءة إدارة المالية العامة وإدارة الدين العام. حيث قامت الوزارة مؤخراً في خطوة غير مسبوقة بإطلاق أول سندات ساموراي مصرية في أسواق المال اليابانية بقيمة إجمالية بلغت قيمته ٦٠ مليار ين ياباني، بما يُعادل نحو نصف مليار دولار، بمعدل عائد ٠,٨٥٪ سنويًا لأجل ٥ سنوات، بما يجعل الإصدار أكثر تميزًا مقارنة بأسعار كوبونات إصدارات السندات الدولية بمتوسط إجمالى تكلفة سنوية تصل إلى ٢,٣٣%. ويعكس هذا الطرح الجديد قدرة الإقتصاد المصرى للعودة إلى سوق السندات الدولية بما فى ذلك تلك التي تدخلها مصر لأول مرة رغم ما يشهده العالم من تحديات غير مسبوقة. حيث سيساهم ذلك الإصدار في تنويع مصادر وأدوات التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين بمراعاة التنوع الجغرافي، والاستغلال الأمثل لأي فرص بالأسواق العالمية، وخفض تكلفة تمويل وتنفيذ المشروعات التنموية لخلق فرص عمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ومستوي معيشتهم.

وعلى نحو آخر، أقرت وزارة المالية حزمة مالية جديدة للحماية الاجتماعية بقيمة ١٣٠ مليار جنيه لمواجهة الأثار السلبية والتضخمية الناتجة عن تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين. حيث تم تدبير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامجى «تكافل وكرامة»، وتخصيص ١٩٠,٥ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لصرف الزيادة السنوية فى قيمة المعاشات بنسبة ١٣٪ بحد أدنى ١٢٠ جنيهًا بدءًا من أول أبريل المقبل، وزيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ من ٢٤ إلى ٣٠ ألف جنيه، وزيادة العلاوات الدورية والخاصة للعاملين بالدولة والحافز الإضافي الشهرى وتبكير صرفها اعتبارًا من شهر أبريل المقبل (تدابير بقيمة ٣٦ مليار جنيه لصرف العلاوات الدورية وزيادة الحافز الإضافي ضمن مخصصات الأجور بموازنة العام المقبل البالغة ٤٠٠ مليار جنيه).

كما شملت قرارات مساندة قطاع الأعمال إجراءات لتنشيط البورصة المصرية تسمح بخصم نسبة ٥٠٪ من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون، تخفض إلي ٢٥٪ بعد ذلك، وإعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين، وصناديق الاستثمار فى الأسهم المقيدة بالبورصة، وصناديق وشركات رأس مال المخاطر، وخضوع حملة الوثائق بواقع ٥٪ للأشخاص الطبيعية و١٥٪ للأشخاص الاعتبارية، وإعفاء الصناديق الخيرية بالكامل، وتم إنشاء «كيان شفاف ضريبيًا» لاستثمار الأفراد في البورصة المصرية عن طريق متخصصين؛ مما يخلق بيئة استثمارية جيدة لدعم الاقتصاد المصرى، فضلاً عن إقرار إجراءات إصلاحية أخرى تتعلق بتجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتحديد الدولار الجمركى بقيمة ١٦ جنيهًا للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج، وتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه،

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

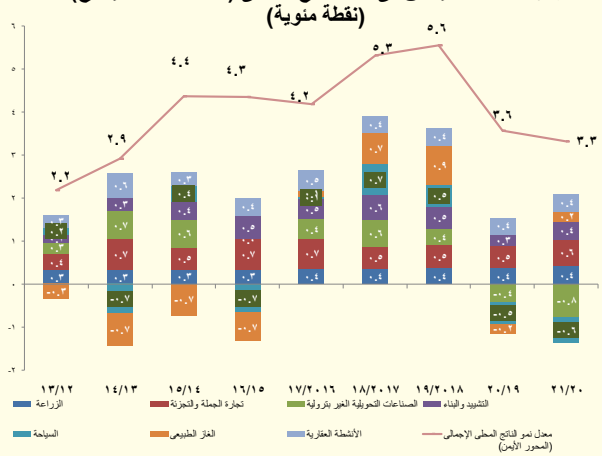

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

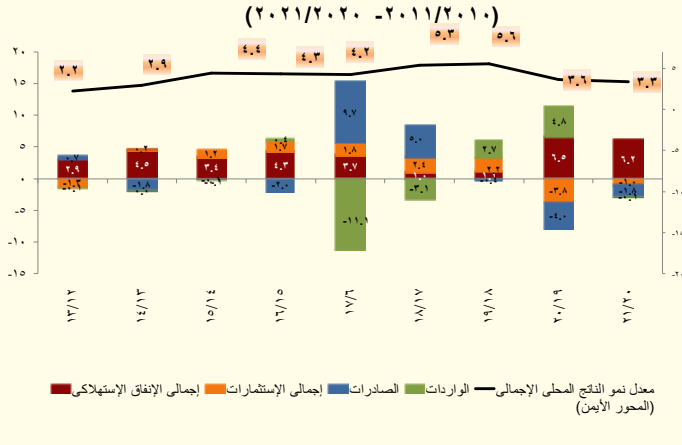

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦,٩٪ خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٧٪ خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤,٩٪ (مساهماً بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨٪ (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦,١٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٤٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٧٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥,٤٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٧,١ **مليار دولار خلال** شهر فبراير ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٦,٥ نقطة خلال شهر مارس ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,١٧٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٢/٢١، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٥٩,٧ مليار جنيه، ٠,٧٥٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٩,٨٪، بينما إرتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو ١٠,٢٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٩١٨,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ٨٢,١ مليار جنيه بنسبة نمو ٩,٨٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٩٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢١,١٪

إجمالى الإيرادات الضريبية من جهات سيادية وغير سيادية

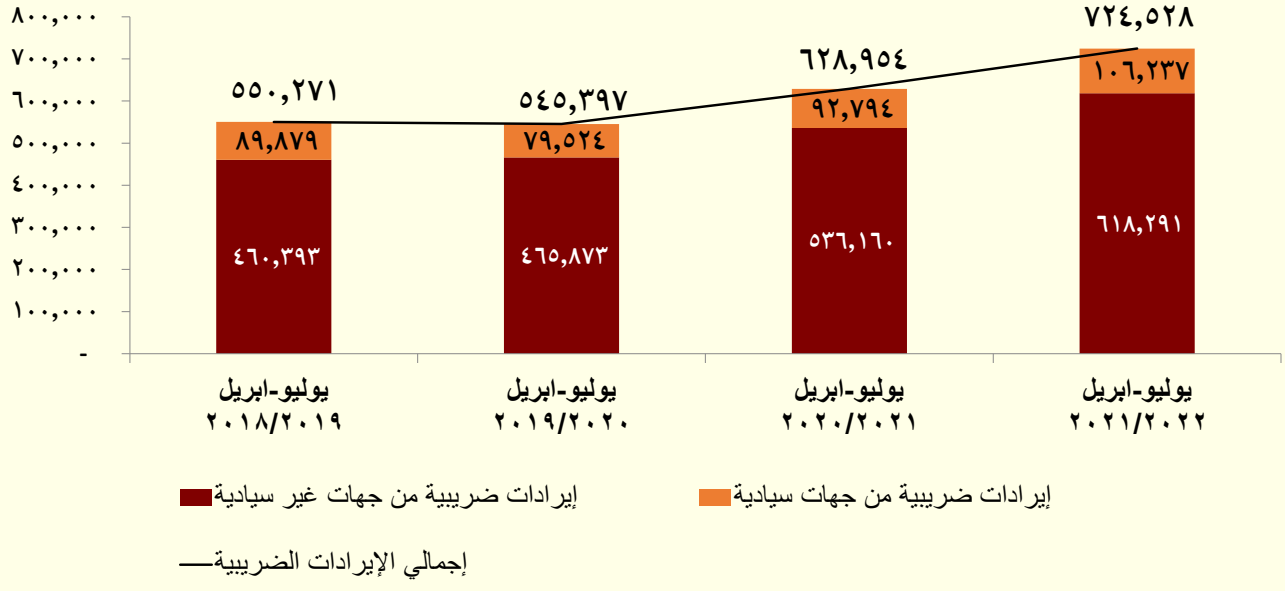

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٧٢٤,٥ مليار جنيه لترتفع بنحو ٩٥,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٢٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٣,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٤,٥٪) لتسجل ١٠٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩٢,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٨٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٥,٣٪) لتسجل ٦١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥٣٦,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ١٤,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٥,٩٪) لتسجل ٢٥٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨,٤٪) لتحقق ٦٩,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٤,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٣٪) لتحقق ٣٦,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٢,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨٪) لتحقق ٢٧,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخرى بـ٨,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨,٣٪) لتحقق ١٠٧,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٥٤,٩ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٤٪) لتسجل ٣٥٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٩,٢مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,٥٪) لتحقق ١٦١,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٩,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,٧٪) لتحقق ٤٥,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١٥,٢ مليار جنيه بنسبة ١٨٪** لتحقق ٩٩,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٢,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤٪) لتحقق ١٠,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٤,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,٤٪) لتحقق ٢١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٣,٢ مليار جنيه لتحقق ١٢,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٩,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٢,٤٪)** لتحقق ٧٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٩,٢ مليار جنية لتحقق نحو ٦٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٧,٣ مليار جنيه** (بنسبة ٢٤,٩٪) لتحقق ٣٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢١,١٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ١٩٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٣,٥مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣٪) لتصل الى ٦١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ١١ مليار جنيه لتحقق ٤٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٩,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٦,٩٪) لتصل الى نحو ٦٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ١٢,٧ مليار جنيه لتحقق ٥٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **إرتفاع المنح لتحقق نحو ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع المنح من المنظمات الدولية.**

- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٥٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٠,٢٪ لتسجل ١٣٣٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٣١,٦ مليار جنيه بنسبة ١١,٩٪ ليحقق ٢٩٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٨,١ مليار جنيه ليحقق ٧٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على المواد الخام والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٢٩ مليار جنيه ليحقق ٢٣٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٤,٥ مليار جنيه لتصل نحو ١٠٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) بنحو ٠,٧ مليار جنيه ليحقق** ١٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **كما إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ٦,٨ مليار جنيه ليحقق ٦١,٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **بلغ الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** ١٧٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٦٢,٧ مليار جنيه بنسبة ١٤,٣٪ ليحقق ٥٠١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٤٣٨,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ١٧,١ مليار جنيه بنسبة ٢٢,١٪ ليحقق ٩٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٧٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٩٪) ليحقق ١٤٨,٨مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٢٦,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٢/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-ابريل	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠
الإيرادات	**٩١٨,٥٦٤**	**٨٣٦,٤٢٢**
الضرائب	٧٢٤,٥٢٨	٦٢٨,٩٥٤
المنح	٢,٦٨٨	٨١٦
الإيرادات الأخرى	١٩١,٣٤٨	٢٠٦,٦٥٣
المصروفات	**١,٣٣٢,٢٨٨**	**١,٢٠٩,٣٨٧**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٩٧,٦٩٧	٢٦٦,٠٦٦
شراء السلع والخدمات	٦٩,٨٩٥	٥١,٧٦١
الفوائد	٤٧٠,٥٤١	٤٢٨,٢٠٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣٢,٣٩٣	٢٠٣,٣٥٨
المصروفات الأخرى	٨٨,٠١٨	٧٧,٨٢٣
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٧٣,٧٤٤	١٨٢,١٨٠
الميزان النقدى	**-٤١٣,٧٢٣**	**-٣٧٢,٩٦٥**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٢,٩١٩**	**٦,٧٦١**
الميزان الكلى	**-٤١٠,٨٠٤**	**-٣٧٩,٧٢٦**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٧٥٪**	**٠,٧٠٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٥,١٧٪**	**-٥,٤٨٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

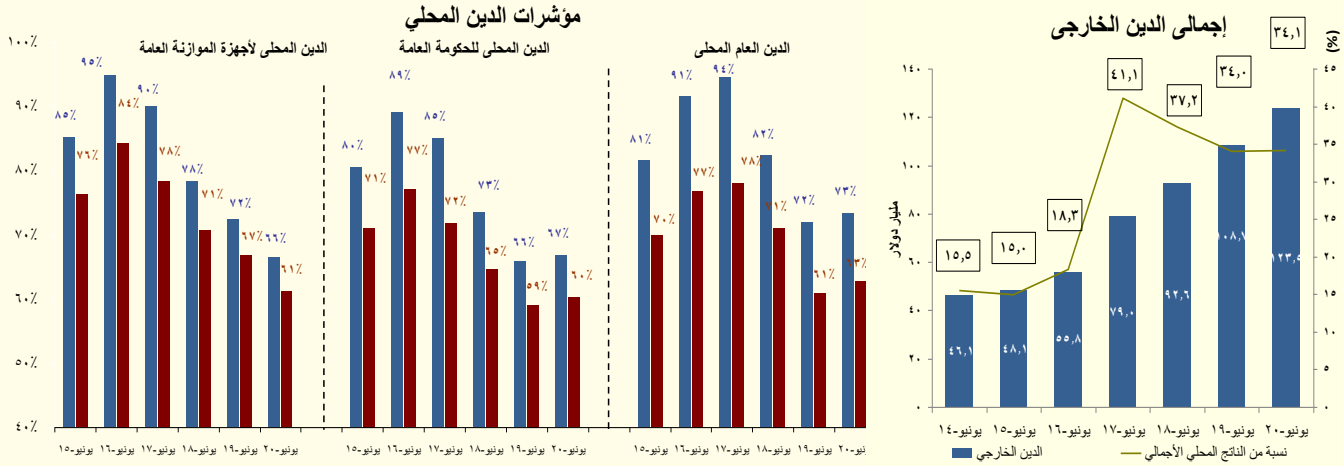

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٠,٥٪ خلال شهر مارس ٢٠٢٢، مقارنة بـ٨,٨٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٩٪، مقارنة بـ٤,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ١٠,١٪ خلال شهر مارس ٢٠٢٢، مقابل نحو ٧,٢٪ خلال الشهر السابق.

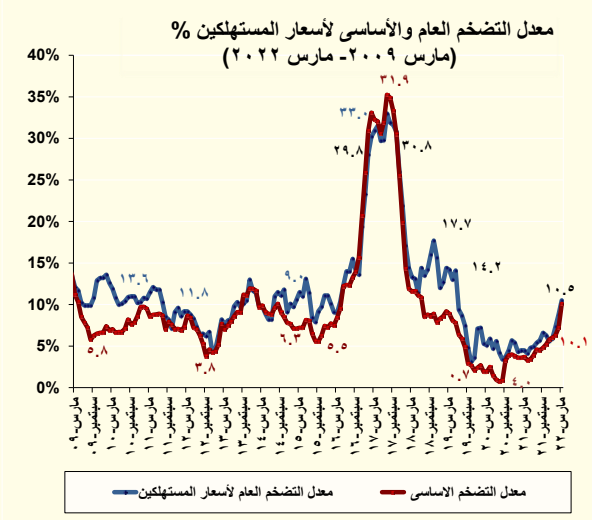

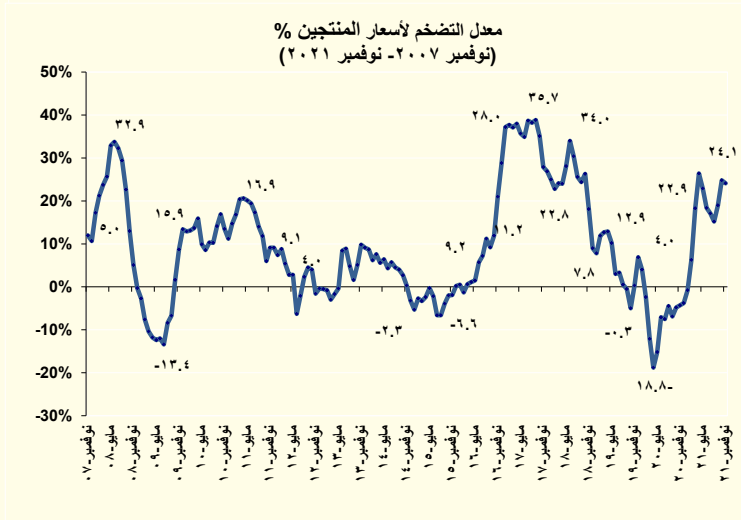

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٧,٢ % في سبتمبر ٢٠٢١ (٥٥٧٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٧,٣٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع **المعروض النقدي الي** ١٧,٢ % في سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦,٨ ٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ٢١,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢١، وارتفع معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ١٣,٥٪ خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٢,٧٪ خلال الشهر الماضى. وقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٧,٢ ٪ في سبتمبر ٢٠٢١، نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى١٠,٤٪ في سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٤,٥٪ في الشهر الماضي.

- و قد **انخفض بشكل ملحوظ معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية ليسجل قيمة سالبة قدرها** -١٥,٩٪ (١٨٦,٣ مليار جنيه) مقارنة بـ -٣,٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل -١٨,٣٪ في سبتمبر ٢٠٢١.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٨,٨٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢١ (٥٣٨٧,٧ مليار جنيه) مقارنة بـ ١٨٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٠,٥٪ في سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٨,٤٪ خلال الشهر الماضي.

- **وقد انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي –بشكل طفيف مسجلة ٢٠,٣٪ (٦٠٧٧ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٠,٨٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨,٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢١.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ **رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **رفع سعر الخصم** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ٣١١,٤ مليون دولار، مقارنة بعجز بلغ ٦٩,٢ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ٦ مليار دولار مقارنة، بـ٣,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق مدعوماً بصافى تدفقات للداخل في الإستثمار الأجنبي المباشر، وبمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

  - **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً فى مستوى العجز بنحو ١,٢ مليار دولار ليصل الى نحو ٤ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مقابل عجز قدره ٢,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**

    - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ٢٦,١٪ ليسجل ١١ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات خاصة الواردات من مستحضرات الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا)، وزيادة الواردات من فول الصويا، والحديد، والقمح. على نحو آخر، كانت الزيادة في الصادرات غير البترولية خاصة من المركبات غير العضوية والعضوية، والأسمدة الفوسفاتية والمعدنية، والأسلاك والكابلات.

    - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٢٦,٦٪ ليسجل ٣,٩ مليار دولار (مقابل ٣,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

    - تحقيق عجز الميزان التجاري البترولي نحو ١٠١ مليون دولار.

    - **بينما حد من ذلك تحسن فائض الميزان الخدمي** بنحو ٢,١ مليار دولار ليسجل نحو ٢,٩ مليار دولار (مقابل ٨٧٦,٣ مليون دولار خلال العام المالي السابق) وذلك نتيجة لما يلى:

      - **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ٢,٨ مليار دولار (مقابل ٨٠١ مليون دولار خلال العام المالي السابق).

      - **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٣١٪ لتسجل ٢,٣ مليار دولار (مقابل ١,٧مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ٢٢,٣٪ لتسجل نحو ١,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

      - **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ١,٥٪ لتسجل ٨,١ مليار دولار.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٦ مليار دولار (مقابل نحو ٣,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ٢,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل العام المالى السابق.** حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار (مقابل ٦,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وإرتفاع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر بمعدل ٣,٧٪ ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار. وقد إرتفع صافى التدفقات بغرض الإستثمار في القطاعات غير البترولية الى ٢,٢ مليار دولار، ومنها زيادة صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمقدار ٣٨,٣ مليون دولار لتسجل ٣٥١,٦ مليون دولار خلال فترة الدراسة، وإرتفاع التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير المقيمين لتسجل ٢٣١ مليون دولار.